

Distr.: General
4 January 2022
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الأربعون
24 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022

تقرير وطني مقدّم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16*

هايتي

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



المحتويات

الصفحة

3	 المقدمة	أولاً -
3	 تنفيذ التوصيات والتقدم المحرز	ثانياً -
3	 الموضوع 1- التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان	ألف -
4	 الموضوع 2- اعتماد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان	باء -
4	 الموضوع 3- السياسة العامة والحد من الفقر	جيم -
7	 الموضوع 4 والموضوع 6- سيادة القانون وإصلاح القانون وإصلاح النظام القضائي	دال -
8	 الموضوع 5- تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية	هاء -
9	 الموضوع 7- مكافحة الإفلات من العقاب	واو -
10	 الموضوع 8- مكافحة الفساد	زاي -
11	 الموضوع 9- اختتام العملية الانتخابية	حاء -
11	 الموضوع 10- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	طاء -
15	 الموضوع 11- الاتجار بالبشر	ياء -
15	 الموضوع 12- حقوق المرأة	كاف -
17	 الموضوع 13- حقوق الطفل	لام -
18	 الموضوع 14- المشردون داخلياً	ميم -
18	 الموضوع 15- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	نون -
19	 الموضوع 16- التعاون بين الدولة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي	سين -
19	 الموضوع 17- التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان	عين -
20	 الموضوع 18- المساواة في المعاملة وعدم التمييز	فاء -
20	 الموضوع 19- تحسين إجراءات التسجيل في سجل الأحوال المدنية وتحديد الهوية	صاد -
20	 الموضوع 20- حماية الصحفيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان	قاف -
21	 الموضوع 21- إدارة الكوارث الطبيعية والتأهب لها	راء -
22	 الموضوع 22- الحق في بيئة صحية	شين -
23	 الموضوع 23- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	تاء -
23	 الصعوبات والقيود	ثالثاً -
23	 التوقعات	رابعاً -
24	 الخاتمة	خامساً -

أولاً- المقدمة

- 1- في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، تم استعراض جمهورية هايتي للمرة الثانية في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وخلال هذا الاستعراض، قُدمت إليها 213 توصية، قبلت هايتي 188 توصية منها، وأحاطت علماً بـ 23 توصية، ولم تقبل الحكومة بتوصيتين بعد التشاور مع المجتمع المدني في 20 كانون الأول/ديسمبر 2016.
- 2- ووفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 المنشئ للاستعراض الدوري الشامل، يتعين على الدولة قيد الاستعراض تقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في منتصف المدة عن حالة تنفيذ التوصيات، بعد عامين من الاستعراض، وتقريراً دورياً بعد أربعة أعوام.
- 3- وهذا التقرير منظم وفقاً لتجميع مختلف التوصيات المقبولة في 24 موضوعاً بحسب أوجه الشبه بينها فيما يتعلق بال مجال المعني. غير أنه نظراً للتشابه بين الموضوعين 4 و6، قررت الأمانة الفنية للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان أن تعالجهما في آن معاً، مما قلل من عدد المواضيع. ولم يعالج الموضوع 24 لأنه لم يكن مشمولاً بأي توصية. ولمراعاة عدد الكلمات المحددة، أُرقت التوصيات بهذا التقرير.
- 4- واستند إعداد هذا التقرير إلى جمع المعلومات من القطاعات المعنية، الذي تلاه إجراء مناقشات بين أعضاء الأمانة الفنية للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان وممثلي المؤسسات الحكومية. ونظمت حلقة عمل وطنية للتشاور مع المجتمع المدني في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وشاركت فيها منظمات عديدة معنية بحقوق الإنسان وقدمت آراءها وتوصياتها.
- 5- وللأسف، أدت جائحة COVID-19 والوفاة المأساوية لرئيس الجمهورية، فخامة السيد جوفينيل موييز، إلى التأخر في تقديم هذا التقرير في الوقت المحدد.

ثانياً- تنفيذ التوصيات والتقدم المحرز

ألف- الموضوع 1- التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

- 6- صدقت دولة هايتي على بعض الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحق بها. ولكنه لم يتم التصديق بعد على البروتوكول الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- 7- وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم التصديق بعد على اتفاقية مناهضة التعذيب، التي وقعت هايتي في كانون الأول/ديسمبر 2013 وطرحتها على البرلمان.
- 8- ولم يتم التصديق بعد على اتفاقية منظمة العمل الدولية، 2011 (رقم 189). ومع ذلك، اعتمدت دولة هايتي مؤخراً، في 26 تموز/يوليه 2019، خطتها الوطنية لمكافحة عمل الأطفال، ووضعت قائمة بالأعمال التي تشكل خطراً على الأطفال. وجمهورية هايتي طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ عام 2012، ويجري حالياً إعداد التقرير الأولي.
- 9- وأصبحت جمهورية هايتي الدولة الحادية والتسعين التي تنضم إلى اتفاقية عام 1954 بشأن انعدام الجنسية، والدولة الثانية والسبعين في اتفاقية عام 1961 المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية.

وقد صدق برلمان هايتي على هذين الصكين الدوليين في 22 آذار/مارس 2017. وأودعت الدولة وثائق التصديق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة في 27 أيلول/سبتمبر 2018.

10- وفي إطار تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، سبق لدولة هايتي أن قدمت تقريراً أولياً وتسعة تقارير دورية.

11- وقد بذلت دولة هايتي جهوداً كبيرة من أجل احترام التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وهي تقدم بانتظام التقارير عن تنفيذ الاتفاقيات المصدق عليها، مثل: التقرير عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في تشرين الأول/أكتوبر 2014، والتقاريران الدوريان الثامن والتاسع لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في شباط/فبراير وآذار/مارس 2016، والتقارير عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2018، وما إلى ذلك.

باء - الموضوع 2- اعتماد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

12- وضعت حكومة هايتي مشروع خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل للفترة 2019-2022. وقد صدق عليها المجتمع المدني خلال حلقة عمل عقدت بدعم تقني ومالي من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في 13 كانون الأول/ديسمبر 2019. وعقدت دورات تدريبية تمهيدية في 16 و17 نيسان/أبريل 2019 و8 و9 و10 تشرين الأول/أكتوبر 2020 على التوالي لإنشاء قاعدة بيانات من أجل رصد تنفيذ هذه التوصيات.

جيم - الموضوع 3- السياسة العامة والحد من الفقر

13- تتضمن الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي عناصر عديدة من بينها الأمن الغذائي والصحة والتعليم.

1- الأمن الغذائي

14- بهدف تحسين الأمن الغذائي، نُفذت مجموعة من البرامج. وهي تشمل تحديث وتنشيط الزراعة وتربية الماشية وتنويع المنتجات النباتية والحيوانية وتكثيف إنتاجها. وفي هذا السياق، نفذت حملات تطعيم ضد طاعون الخنازير وداء الكلب والجمرة الخبيثة. وتم تطعيم أكثر من 1,2 مليون رأس من الماشية.

15- وبالإضافة إلى الماشية، تم تطعيم أكثر من 400 000 كلب.

16- وبغية زيادة تعزيز الأمن الغذائي، نفذت برامج تستهدف الزراعة وتربية الماشية.

(أ) الزراعة

برنامج الحوافز الزراعية

17- قُدم الدعم المالي والتقني لنحو 22 000 مزارع من النساء والرجال لتغطية مساحة 11 000 هكتار مخصصة للمحاصيل السنوية والحراثة الزراعية في بعض البلديات التابعة لمحافظة الوسط والجنوب خلال موسمي الربيع والشتاء الزراعيين من عام 2017 إلى عام 2020. وقد أدى ذلك إلى بعض الزيادة في الإمدادات الغذائية وتحسين إمداد بعض الأسواق بالمنتجات المحلية.

صندوق التمويل المشترك لخدمات الإرشاد الزراعي

18- تم الاستثمار في نحو أربعين منظمة للمنتجين الريفيين لتنفيذ 40 مشروعاً فرعياً في محافظتي الشمال والشمال الشرقي، ولا سيما في مجال تجهيز المنتجات الزراعية مثل الذرة والأرز والبن والكافو والفاكهة، وما إلى ذلك. ووفقاً لآخر تقرير صادر عن المجلس الوطني للأمن الغذائي، استفاد من هذه المشاريع الفرعية 10 350 شخصاً، 48 في المائة منهم من النساء.

(ب) تربية الماشية

برنامج إعادة تمكين مربي الماشية

19- في محافظتي الجنوب وجراند آنس، استفاد بالفعل 6 020 مزارعاً (85 في المائة منهم من النساء) من المساعدات العينية (الماعز والدواجن). وتم توزيع 15 680 رأساً من الماعز و21 000 دجاجة (100 بالمائة من الهدف) بالإضافة إلى المواد النباتية لعلف الحيوانات. وكذلك، تم توزيع 757 رأساً من الماعز على 330 أسرة منتفعة بصورة غير مباشرة، بمعدل رأسٍ ماعز لكل أسرة.

20- وهكذا، وبفضل دعم هذه البرامج، تمكن العديد من مربي الماشية، ومعظمهم من ربات الأسر المعيشية، من إعادة تكوين قطيع الماعز الذي فقدوه أثناء مرور إعصار ماثيو.

برامج تحسين شبكات الري

21- بفضل بناء وإصلاح شبكات الري، تم ري 3 000 هكتار، مما أتاح لـ 3 800 مزارع فرصاً أفضل للحصول على المياه.

- رُكبت 15 مضخة تعمل بالطاقة الشمسية (من 500 إلى 1 450 غالوناً في الدقيقة) لري حوالي 1 000 هكتار في السهل المنخفض لغوناييف، في محافظة أرتيبونيت. ويتم تمويل 250 مضخة ري آلية من مقاس 3 بوصات بشكل مشترك في محافظتي الشمال والشمال الشرقي.
- يزرع 14 150 هكتاراً من المنحدرات باستخدام نظام الزراعة الحراجية الذي يجمع بين المحاصيل الغذائية وأشجار الفاكهة وأشجار الغابات في بعض البلديات من محافظات الشمال والشمال الشرقي والجنوب وجراند آنس.
- يزرع 4 500 هكتار بشكل أساسي بالمحاصيل الغذائية مما يساهم في زيادة الإمدادات الغذائية الوطنية.
- تم افتتاح سد ماريون، في الشمال الشرقي، في 3 أيار/مايو 2021.
- شبكة لاتانري في منطقة نهر الشمال الكبير هي قيد الإنشاء.
- سد ميرباليه قيد الإنشاء منذ 30 كانون الأول/ديسمبر 2020.

2- تحديث وتنشيط مصائد الأسماك

22- في إطار تحديث مصائد الأسماك، وُضعت ونُفذت في ثلاث محافظات في منطقة الجنوب الكبير خطة للتمويل المشترك لمواد ومعدات صيد السمك.

3- تنفيذ المشاريع ذات الأثر الاجتماعي

- 23- وضعت الحكومة سلسلة من برامج تعديل وتشديد المباني في قطاع السكن والإسكان. وفي هذا السياق، سلمت مفاتيح 2 238 وحدة سكنية إلى 2 238 أسرة (242 أسرة في تيريه روج، و184 وحدة في ونامانت، و218 أسرة في كارتيه موران، و750 أسرة في كراكول، في محافظة الشمال، و180 أسرة في غريسييه، و156 أسرة في كاباريه، و508 أسر في قرية لومان كازيمير في محافظة الغرب).
- 24- وبعد مرور إعصار ماثيو في الجنوب الكبير، بدأت برامج أخرى مكنت من إعادة بناء 2 150 وحدة سكنية أتاحت إمكانية السكن في ظروف أفضل لـ 2 150 أسرة.
- 25- وفي إطار برنامج "التحديث المتكامل للأحياء العشوائية في بورت - أو - برانس"، أعادت الحكومة بناء 339 وحدة سكنية في حي مارتيسان (دانتييس دولوي) وفي حي بايرغو، مما مكن 339 أسرة معيشية ضعيفة الحال من الحصول على مساكن لائقة مبنية وفقاً لمعايير مقاومة الزلازل والأعاصير.
- 26- كما أتاح برنامج تجديد مراكز التنمية الإقليمية والمحلية وبرنامج للتنظيم الإقليمي والتنمية تمويل 78 مشروعاً مجتمعياً في قطاعات المرافق الصحية والتعليم والبنية التحتية الحضرية والعدل والأمن العام والصحة والرياضة والثقافة، وما إلى ذلك.
- 27- وبدأ تنفيذ برامج لإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي:
- (أ) **تشغيل الشباب:** تم تنفيذ 77 مشروعاً من مشاريع العمل التي تعتمد على كثافة اليد العاملة في ست محافظات في البلد. واستفاد منها 5 378 شاباً من الأحياء الفقيرة؛
- (ب) **التحويلات النقدية والغذائية:** في إطار إدارة جائحة COVID-19، تم تقديم الدعم المالي والتغذوي إلى 126 816 أسرة يبلغ مجموع عدد أفرادها 6 531 085 شخصاً من خلال تحويلات نقدية بلغت 9 800 غورد للأسرة الواحدة، أي ما يعادل 1 341 210 000 غورد. وبالإضافة إلى ذلك، تم توزيع 5 349 طنناً مترياً من الأغذية؛
- (ج) **إعانة التعاقد من الباطن:** تلقى 54 000 عامل من 53 شركة إعانة بمبلغ 250 غورداً في اليوم لمدة 15 يوم عمل أثناء الإغلاق المؤقت للورشات بسبب COVID-19.
- 28- وتنفيذاً لبرنامج "KORE PEP"، نُفذت أربعة مشاريع للمساعدة الاجتماعية في البلد. ووزعت 3 131 442 من سلال التضامن و708 000 من الأطباق الساخنة؛ وتم افتتاح 1 092 مطعمًا مجتمعياً في محافظات الغرب، وأرتيبونيت، والشمال، والشمال الشرقي، والشمال الغربي؛ ووزع 1 000 غورد شهرياً على 67 831 أماً.
- 29- ومن أجل ضمان الحق في الغذاء الكافي، استفاد 2 300 من صغار المنتجين من تسعة مشاريع زراعية.
- 30- وقُدِّم الدعم المالي لتشغيل 23 تعاونية من التعاونيات الريفية وتعاونيات الادخار والقروض التي تضم 14 283 مستفيداً، 60 في المائة منهم من النساء.
- 31- وفي سياق الحد من الفقر، اتخذت الحكومة التدابير التالية:
- وضع الخريطة الجديدة للفقر والإمكانات لهايتي من أجل استهداف أفقر الناس وتوجيه الرعاية لهم على نحو أفضل؛
 - وضع الخطة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية التي تتضمن عنصراً بشأن التغذية المناسبة للطفل؛
 - إنشاء النظام الجديد للحماية الاجتماعية لتحسين تقديم الرعاية للفئات ضعيفة الحال.

دال- الموضوع 4 والموضوع 6- سيادة القانون وإصلاح القانون وإصلاح النظام القضائي

1- اعتماد وتنفيذ تشريع يكفل سيادة القانون

- 32- لتعزيز سيادة القانون، نُشر قانون جديد للعقوبات وقانون للإجراءات الجنائية. ويفرض هذان القانونان العقوبات على جرائم جديدة ويراعيان الصكوك الدولية التي صدقت عليها هايتي. وسيدخلان حيز النفاذ في عام 2022. وفي غضون ذلك، أنشأت الحكومة لجنة لتتقيحهما بغية مراعاة التعليقات التي قدمتها منظمات المجتمع المدني ولصياغة التشريعات التنفيذية الخاصة بهما.
- 33- وقدم مشروع قانون لحماية الطفل إلى البرلمان في أيلول/سبتمبر 2014.

2- إصلاح المؤسسات القضائية

- 34- لتعزيز المؤسسات القضائية، اتخذت التدابير التالية:

(أ) وضع قانون تنظيمي جديد لوزارة العدل والأمن العام

يوجد قيد الصياغة حالياً مشروع قانون تنظيمي بشأن وزارة العدل والأمن العام.

(ب) تعزيز التفتيش القضائي

أصبحت دائرة التفتيش القضائي "وحدة التفتيش القضائي". وقد جعلها هذا التغيير أكثر فعالية.

(ج) اعتماد تدابير تشريعية: قانون بشأن المساعدة القانونية

أنشأ القانون الصادر في 10 أيلول/سبتمبر 2018 بشأن المساعدة القانونية المجلس الوطني للمساعدة القانونية. وسيساعد هذا على خفض معدل الاحتجاز المطول قبل المحاكمة واكتظاظ السجون. وتعمل سبع مكاتب لتقديم المساعدة القضائية في سبع ولايات قضائية من أصل 18 ولاية قضائية، بغية تيسير وصول الفئات الأكثر ضعفاً إلى العدالة. وسيتم تزويد الولايات القضائية الـ 11 الأخرى بمكاتب لتقديم المساعدة القضائية حالما تصبح ميزانية المجلس الوطني للمساعدة القانونية كافية.

3- مكافحة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة

- 35- يشكل الاحتجاز المطول قبل المحاكمة إحدى المشاكل المتكررة التي ما فتئت تواجه قطاع العدالة والسجون الوطني على مر العقود. وقد اتخذت عدة إجراءات لحل هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، أيد كل من وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للسلطة القضائية المبادرة التي اتخذها المدعون العامون والمحاكم في عقد المزيد من المحاكمات الجنائية والجنحية. وهكذا، من أيار/مايو 2018 إلى حزيران/يونيه 2019، تمت إدانة 982 2 محتجزاً من أصل 113 11 محتجزاً.

- 36- وفيما يتعلق بالاحتجاز المطول للأحداث قبل المحاكمة، نفذت الحكومة مشاريع بشأن رعاية الأحداث المخالفين للقانون، مما مكن من إعادة إدماج 103 أطفال في المجتمع من أصل 162 طفلاً، أو 63,58 في المائة منهم في الفترة من 2017 إلى أيار/مايو 2019.

- 37- ويتم حالياً فصل الأحداث عن البالغين. ويُحتجز الفتيان في مركز إعادة تأهيل الأحداث المخالفين للقانون والفتيات في السجن المدني في كاباريه. ويجري فصل الفتيات عن النساء.

- 38- ولخفض معدل الاحتجاز المطول قبل المحاكمة بشكل كبير وتجنب عودة ظهور هذه الظاهرة، وضعت الحكومة خطة إجراءات استراتيجية ذات أولوية للفترة 2021-2022، بهدف زيادة عدد القضايا

التي تنظر فيها المحاكم. وأنشئت لجنة توجيهية لهذه الخطة يضطلع بمراقبتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وبرنامج تعزيز قطاع العدل، ومكتب حماية المواطن، والمجلس الوطني للمساعدة القانونية، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

39- وفيما عدا سجن بورت - أو - برانس المدني، الذي لا تتوافق فيه المساحة التي يشغلها كل سجين مع المعايير الدولية، تحترم المعايير الدنيا (2,5 م² لكل سجين) في السجون الأخرى، مثل سجن النساء في كاباريه، وسجن فور ليبرتيه، وسجن هانش.

40- ومن أجل تحسين جودة النظام الغذائي للسجناء، عُينت ممرضة مختصة بالتغذية في السجن الوطني. وسيوسع نطاق هذه المبادرة ليشمل جميع مراكز الاحتجاز. وتتحقق الرعاية الكاملة للسجناء المرضى من خلال خطة عمل وضعتها إدارة نظام السجون.

41- ولدى الحكومة بالفعل وثيقة استراتيجية وطنية خاصة لحماية الأطفال.

4- استقلال السلطة القضائية

42- يعتبر استقلال السلطة القضائية إحدى ضمانات الوصول إلى العدالة. وهو يتجسد في دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومجالس البلديات والمحافظات، والسلطة التنفيذية.

43- وقد أنشئ المجلس الأعلى للسلطة القضائية بموجب قانون صدر في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 ينص في مادتيه 1 و2 على أن السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية وتمارسها جميع محاكم الجهاز القضائي.

44- وفيما يتعلق بتعيين القضاة، يعين رئيس الجمهورية، بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للسلطة القضائية، كل القضاة بدءاً من قضاة الصلح حتى قضاة محاكم الاستئناف. أما قضاة محكمة النقض، فيعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من مجلس شيوخ الجمهورية.

5- تحسين سبل الوصول إلى العدالة

45- عززت سلطات الادعاء بتعيين 107 بدلاء لمفوض الحكومة. وفي المحاكم، عُين 72 قاضياً، من بينهم 48 قاضياً من قضاة الصلح وقاضيان من قضاة الأحداث.

46- ودُرِّبَت الكلية القضائية 40 طالباً لشغل وظيفة رئيس قلم المحكمة، من بينهم ثمانية نساء. ويتم تعيينهم تدريجياً. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حالياً 46 من الطلبة القضاة قيد التدريب.

47- ويجري تعيين القضاة عن طريق التعيين لا عن طريق الانتخاب.

هـ - الموضوع 5- تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية

48- اعتباراً من عام 2021، يقتضي أي طلب مقدم للالتحاق بالشرطة الوطنية الهايتية تقديم خطابي تركية من شخصيتين تتمتعان بسمعة طيبة جداً.

49- وقد تخرجت الدفعة الأخيرة (الثلاثون) من الشرطة الوطنية الهايتية، المؤلفة من 656 شرطياً من بينهم 140 امرأة، في 9 آب/أغسطس 2019. ويجري تدريب الدفعة الحادية والثلاثين، المؤلفة من 640 من طلبية الشرطة، من بينهم 133 امرأة. وقد أُعلن عن امتحان التعيين التنافسي للدفعة الثانية والثلاثين. ويبلغ قوام الشرطة الوطنية الهايتية حالياً 877 14 شرطياً.

50- وبالإضافة إلى ذلك، يجري تدريب وحدات متخصصة من قبل أشخاص تابعين لجهة تقدم المساعدة، وتم إنشاء وحدة لمكافحة العصابات. وقد زودت الشرطة الوطنية الهايتية بمعدات جديدة للتدخل والحماية. وتتص خطة للتنمية الاستراتيجية للفترة 2017-2021 على زيادة عدد أفراد الشرطة ليصل إلى 20 000 فرد.

51- وخُرجت دفعة جديدة من أفراد سريّة التدخل وحفظ النظام، تتألف من 102 شرطي، من بينهم 12 امرأة، يوم الأربعاء 8 كانون الثاني/يناير 2020 في كلية الشرطة الوطنية.

52- وتخرج 67 مفوضاً جديداً من أكاديمية الشرطة الوطنية لتعزيز كوادر الشرطة الوطنية الهايتية.

واو- الموضوع 7- مكافحة الإفلات من العقاب

53- في الفترة من عام 2017 إلى عام 2021، وقعت سلسلة من الأحداث في هايتي تسببت في خسائر في الأرواح وتشريد للأشخاص. وسُجّلت هذه الأخيرة في المحليات التالية:

(أ) ليلافوا

يوم الخميس 12 تشرين الأول/أكتوبر 2017، ذهب أفراد من الشرطة إلى ليلافوا 39 من أجل اعتقال قطاع للطرق. واركتبت الشرطة خطأً تسبب في وقوع أضرار جانبية. وبعد أن لاحظت الشرطة الوطنية الهايتية هذه الأخطاء، أحالت ملف القضية إلى مكتب المدعي العام. وأحالها هذا الأخير إلى مكتب التحقيق لاتخاذ الإجراءات القانونية.

(ب) غران رافين

في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، ذهب أفراد الشرطة إلى غران رافين دون علم رؤسائهم لمطاردة قطاع الطرق. وتسبب هذا التدخل في وفاة خمسة من السكان المحليين. وبعد إجراء التحقيقات، وضع بعضهم في الحبس الانفرادي وفرّ آخرون. وملفات قضيتهم موجودة لدى مكتب التحقيق.

(ج) لاسالين

في ليلة 13 إلى 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وقعت أعمال عنف في لاسالين، أسفرت عن وفاة العديد من السكان المحليين. وبعد أن قامت الإدارة المركزية للشرطة القضائية بالمعانة وجمع الأدلة، رُفعت دعوى عمومية.

وأحيلت القضية إلى مكتب التحقيق في 4 كانون الثاني/يناير 2019. ومنذ ذلك الحين، قدمت 74 شكوى، وأجريت مقابلات مع 80 ضحية، وألقي القبض على 21 شخصاً. وأُقيل اثنان من موظفي الدولة كانا متورطين في هذه القضية. وبالإضافة إلى ذلك، رُفعت الدعوى المتعلقة بتتبع قاضي التحقيق إلى محكمة النقض على أساس الاشتباه المعقول في آب/أغسطس 2019.

(د) بيلير

في ليلة 4 إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أسفرت اشتباكات بين عصابات متنافسة في حي بيلير عن مقتل 26 شخصاً وتدمير منازل صغيرة. وأجرت الإدارة المركزية للشرطة القضائية تحقيقاً في هذا الحدث. ويوجد ملف القضية حالياً لدى مكتب التحقيق.

(هـ) كارفور - فوي

في نهاية عام 2018، اشتمكى سكان حي كارفور - فوي من أعمال اللصوصية المتكررة على يد عصابة مسلحة يتزعمها سوني جان، الملقب بتيجي (TIJE). وإثر ذلك، نفذت الشرطة الوطنية الهايتية عدة عمليات، مما أدى إلى وفاة جان سوني في تبادل لإطلاق النار، وألقي القبض على 19 شخصاً وسجلت بيانات 64 آخرين. ويوجد ملف القضية حالياً لدى مكتب التحقيق.

ولا تزال جميع هذه الملفات في مكتب التحقيق بسبب أعمال العنف المسجلة في المنطقة التابعة للمحكمة الابتدائية لمدينة بورت - أو - برانس.

(و) ديلماس 32

في مساء يوم 30 حزيران/يونيه 2021، فتح مسلحون النار على عدة أشخاص، مما أسفر عن مقتل عدة مدنيين، بمن فيهم ناشطة سياسية (أنطوانيت دوكلير) وصحفي (دييغو شارل) في ديلماس 32. وبعد التحقيق، أُلقي القبض على اثنين من أفراد الشرطة وأحيل ملفهما إلى مكتب المدعي العام بالقرب من المحكمة الابتدائية لمدينة بورت - أو - برانس.

أحداث أخرى

(ز) الاتجار بالأسلحة

في كانون الأول/ديسمبر 2019، وبعد صدور ورقة ضبط من أحد قضاة الصلح، ألقت الشرطة الوطنية الهايتية القبض على رجل أعمال (السيد آربي لاركو) كان في حوزته أسلحة نارية. وأحال مكتب المدعي العام ملف القضية إلى مكتب التحقيق. وصدر أمر بإحالاته للمحاكمة في 1 نيسان/أبريل 2020.

(ح) اغتيال رئيس الجمهورية

في ليلة 6 إلى 7 تموز/يوليه 2021، اغتيل رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوفينيل موبيز، على يد مجموعة من المرتزقة الأجانب في مسكنه الخاص. واعتقلت الشرطة الوطنية الهايتية العديد من الأشخاص، منهم 18 كولومبياً وأمريكياً من أصل هايتي. والقضية موجودة حالياً لدى مكتب التحقيق حيث لا تزال جلسات الاستماع مستمرة. ولا يزال المتهمون رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة.

زاي - الموضوع 8 - مكافحة الفساد

ملف بتروكاريب

54- خلال عام 2018، ألقت منظمات المجتمع المدني باللائمة على الدولة الهايتية بسبب سوء إدارتها للأموال المعروفة باسم بتروكاريب. وهذه الأموال متأتية عن عوائد برنامج قروض منحتة فنزويلا لهايتي بسعر فائدة منخفض لتمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي. وقد انكبت هيئات عديدة على دراسة هذا الملف، بما في ذلك مجلس شيوخ الجمهورية الذي أصدر تقريرين أرسل إلى المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية لاتخاذ إجراءات قانونية. وأصدرت المحكمة عدة تقارير، كان آخرها في آب/أغسطس 2020. والقاضي الذي عُيّن لهذه القضية، أبلغ النيابة العامة بأمره في 31 كانون الثاني/يناير 2019. وبعد أن نشر مجلس الشيوخ تقريره الأول، قدمت دولة هايتي شكوى في 3 شباط/فبراير 2019.

55- وخصصت الحكومة أموالاً للمحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية من أجل تيسير عمل مراجعي الحسابات. وقُدِّم إلى قضاة المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية ملف يتضمن مختلف القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء بين أيلول/سبتمبر 2018 وكانون الثاني/يناير 2019.

56- وفي 22 حزيران/يونيه 2021، أصدر القاضي المكلف بالتحقيق في القضية أمراً بإرجاء التحقيق لعدم صدور أحكام عن المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية وعدم صدور قرار من قبل البرلمان. وأمر بإرجاء التحقيق لحين الانتهاء من الإجراءات القانونية.

حاء - الموضوع 9- اختتام العملية الانتخابية

إجراء الانتخابات غير المباشرة للمجالس البلدية

57- أجرى المجلس الانتخابي المؤقت انتخابات غير مباشرة من يوم الاثنين 10 إلى يوم الجمعة 14 تموز/يوليه 2017. وتم الإعلان عن النتائج النهائية في 19 تموز/يوليه 2017. ونتيجة هذه الانتخابات، تم انتخاب 698 عضواً من أصل 708 أعضاء لتشكيل المجالس البلدية في 140 بلدية في البلد.

58- وفي عام 2020، أنشئ مجلس انتخابي مؤقت لتنظيم الانتخابات العامة. وفي 27 أيلول/سبتمبر 2021، أعلنت الحكومة الجديدة عن المرسوم الصادر بتعيين أعضاء هذا المجلس. وتجري حالياً مشاورات مع مختلف القطاعات من أجل إنشاء مجلس انتخابي مؤقت جديد.

طاء - الموضوع 10- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- الحق في الغذاء

59- بالتنسيق مع حكومة هايتي، مولت كندا مشروعاً للنهوض ببستان الكريول، وبن ماكاي، وتطوير قطاع المانغو في هايتي، بمبلغ 79 مليون دولار كندي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الدولة الهايتية، بالشراكة مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وبعض أصحاب المشاريع، بتمويل تدريب 45 من أصحاب المشاريع في مجال الاستثمار.

60- واعتمد مجلس الوزراء في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020 سياسة وطنية للسيادة والأمن الغذائي والتغذية في هايتي. وهي تقوم على أربع ركائز أساسية هي: '1' إيجاد توازن في السياسات المهيمنة التي تعزز التجارة الدولية لصالح السياسات التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية؛ '2' الاعتماد على الزراعة والصناعة الزراعية كقوة دافعة لإنعاش الاقتصاد والقضاء على الجوع وسوء التغذية؛ '3' الاستثمار في شبكات الأمن الاجتماعي حتى لا يتخلف أحد عن الركب؛ '4' تحسين توافر الخدمات الأساسية الجيدة اللازمة لأمن التغذية وإمكانية الحصول عليها.

61- وقبل اعتماد هذه السياسة، وضعت الحكومة خططاً للأمن الغذائي والتغذوي للفترة 2015-2025 على مستوى المحافظات من أجل ضمان الحق في الغذاء.

62- ويجري حالياً وضع خطة لتنفيذ هذه السياسة. وستتخذ مجموعة من التدابير من أجل تنفيذها.

63- وتحسباً لذلك، بدأ بالفعل برنامج تجريبي تابع لبرنامج الأمن الغذائي المتعدد القطاعات يموله الاتحاد الأوروبي في أرتيبونيت العليا والشمال الغربي.

2- الحق في التعليم ومحو الأمية

- 64- اعتمدت الحكومة الخطة العشرية للتعليم والتدريب للفترة 2020-2030. والهدف الأساسي من الخطة هو توفير التعليم الأساسي للجميع. وتبذل الجهود لتحقيق هذا الهدف. وهكذا، يحصل أكثر من 600 000 طفل على التعليم المجاني في المرحلتين الأوليين من التعليم الأساسي. ولكن الطلاب مطالبون بدفع رسوم سنوية قدرها 1 000 غورد عن المرحلة الثالثة.
- 65- وقد بنت هايتي علاقات متميزة مع مختلف الوكالات، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الفرنسية للتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من حيث التعاون في مجال التعليم، مما ييسر تنفيذ المشاريع التي وضعتها الوزارة على نحو أفضل، بما في ذلك مشروع بشأن التعليم الوطني الجديد الموجه نحو المستقبل وإعادة النظر في مراكز التربية الأسرية.
- 66- ولتيسير حصول جميع الأطفال المحرومين على التعليم، أنشأت وزارة التعليم الوطني والتدريب المهني المكتب المعني بإدارة مرحلة ما قبل المدرسة. وقد شرع في تنفيذ هذا القطاع الفرعي في المدارس الوطنية بهدف زيادة فرص التعليم المدرسي العام المتاحة.
- 67- وبالمثل، أضيفت ثلاث سنوات إلى المدرسة الأساسية التي انتقلت من ست سنوات إلى 9 سنوات. وسيحصل الأطفال الآن على تسع سنوات من التعليم الأساسي المجاني.
- 68- وخلال العقدین الماضیین (2000-2019)، شهد توفير التعليم المدرسي زيادة إجمالية بأكثر من 20 في المائة، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 1,3 في المائة. وقد زاد عدد الطلاب سنوياً بنسبة 1,7 في المائة، بزيادة إجمالية تزيد عن 25 في المائة على مدى العقدین الماضیین. وفي الوقت نفسه، زاد توفير التعليم العام بأكثر من الضعف، مما سمح لهذا القطاع باستقبال 5 أضعاف عدد الطلاب. ويقدر عدد الطلاب حالياً بـ 4 ملايين طالب، يرتادون حوالي 20 000 مدرسة، بما فيها 140 مدرسة ثانوية و2 800 مدرسة وطنية. وفيما يتعلق بالبنية التحتية للمدارس، فإن 80 في المائة منها تابع للقطاع غير العام و20 في المائة للقطاع العام، أما فيما يتعلق بالملاك فإنه يبلغ 25 في المائة في القطاع العام ويقدر ملاك القطاع غير العام بحوالي 75 في المائة.
- 69- وقد تم التصدي للمشكلة المتكررة المتعلقة بظروف عمل المدرسين. فقد سويت أوضاع المدرسين البالغ عددهم 13 000 مدرس المدرجة أسماؤهم منذ 2011-2012 في جهاز التعليم دون أوراق تعيين، ودفعت رواتبهم خلال السنة المالية 2020-2021.

3- التدابير المتخذة لتعزيز التعليم المجاني

- 70- تشمل التدابير المتخذة لتعزيز التعليم المجاني غير التمييزي ما يلي:

(أ) برنامج تأميم مدارس المجتمعات المحلية

أصبحت أكثر من 300 مدرسة من مدارس المجتمعات المحلية تابعة للدولة.

(ب) برنامج التعليم الشامل الإلزامي والمجاني

منذ عام 2016، خفض برنامج التعليم الشامل المجاني والإلزامي من مستوى طموحاته، وركز مهمته في زيادة قدرة القطاع العام على استقبال الطلاب واستيعاب المزيد من الشباب في المدارس الوطنية.

(ج) تزويد المدارس بالمقاصف

تقدم الدولة، من خلال البرنامج الوطني لتقديم الوجبات الغذائية لأطفال المدارس، وبدعم من برنامج الأغذية العالمي، طبقاً ساخناً لكل طفل في بعض المدارس العامة. وبلغ عدد المدارس المستفيدة 3 367 مدرسة وعدد الأطفال المستفيدين 857 350 طفلاً، أي بنسبة 21 في المائة. والهدف هو الوصول إلى جميع تلاميذ المدارس، الذين يقدر عددهم بأربعة ملايين طفل.

(د) برامج بناء المدارس الوطنية في جميع الأقسام البلدية

- تعهدت الدولة ببناء مدرسة وطنية واحدة على الأقل في كل من الأقسام البلدية، وفقاً للطلب الاجتماعي على التعليم الذي تم الإعراب عنه في منطقة البحر الكاريبي.
- في إطار برنامج دعم إعادة تنظيم قطاع التعليم، الذي يضطلع صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية بتنفيذه، بدأ بالفعل العمل في 147 بنية تحتية مدرسية، بما في ذلك 60 مشروعاً للبناء و87 مشروعاً لإصلاح المدارس، مما يتيح تحسين ظروف التعلم لنحو 55 577 طالباً منتشرين في جميع أنحاء البلد. ويشارك الصندوق الوطني للتعليم أيضاً في إعادة تأهيل وبناء المدارس الوطنية.

4- الحق في الصحة والصرف الصحي ومياه الشرب

71- لزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية خلال السنوات الأخيرة، عينت وزارة الصحة العامة والسكان 153 مقدماً جديداً للخدمات الصحية بحيث وصل عددهم إلى 1 782 ممرضاً و1 841 طبيباً في كانون الأول/ديسمبر 2020. وبالإضافة إلى ذلك:

(أ) في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر 2020، عينت وزارة الصحة العامة والسكان 1 410 من الموارد البشرية الإضافية لتعزيز مواقع الرعاية الخاصة بـ COVID-19 في المحافظات العشر؛

(ب) قُدمت 15 منحة تدريبية لأطباء وممرضين للتخصص في كوبا؛

(ج) نُشر متدربون وأطباء عاملون في إطار الخدمة الاجتماعية في 10 محافظات جغرافية في البلد.

72- واضطلعت وزارة الصحة العامة والسكان منذ بداية عام 2019 ببناء تسع بنى تحتية صحية وإصلاح خمس أخرى، ليصل عدد البنى التحتية الصحية قيد التشغيل إلى أكثر من 1 000، 13 في المائة منها تابعة لمستشفيات، و16 في المائة تابعة لمراكز صحية مزودة بأسرة، و36 في المائة لمراكز صحية غير مزودة بأسرة، و35 في المائة تابعة لمستوصفات.

73- وتم افتتاح مرافق صحية في 2020/2021. ونذكر منها ما يلي:

- خدمة الحجر الصحي في مطار توسان لوفرتور (بالاشتراك مع الهيئة الوطنية للمطارات، والهيئة الوطنية للموانئ، والمنظمة الدولية للهجرة)، مزودة بشعبة إدارية، وكافتيريا، وغرفتين بسريرين لكل منهما؛

- خمسة مراكز صحية جديدة مزودة بأسرة في محافظة الشمال (بارون، غران بري/كارتييه موران، بور دي مير/ليموناد، بروساج/دوندون، بوا نيف/سان رافايل).
- 74- وتم التزود بالمعدات في إطار إدارة COVID-19.
- كُلف طلب 463 طناً من المواد والمعدات، التي تم استلامها في آذار/مارس 2020، مبلغ 18 مليون دولار أمريكي؛
- تم تركيب 21 مولداً للأكسجين و136 جهازاً للتنفس لتعزيز المستشفيات في مختلف المحافظات.
- 75- وقد عزز مركز الإسعاف الوطني باقتناء 27 سيارة إسعاف جديدة بحيث وصل العدد الإجمالي المتاح في 2021 إلى 87 سيارة إسعاف، و5 قوارب إسعاف، وطائرة هليكوبتر إسعاف واحدة (لخدمة القطاعين العام والخاص).
- 76- وقدمت الحكومة مساهمة سنوية قدرها 83 مليون غورد للفترة 2018/2019 من أجل التزود بلقاحات جديدة.
- 77- وقد تولت الدولة الهايتية برنامج سلامة نقل الدم بتمويل 50 في المائة من طلبات أكياس الدم وجمع 12 000 من الأكياس في الأشهر الستة الأخيرة من عام 2020.
- 78- وبالإضافة إلى ذلك، يوجد 45 مشروعاً للبنى التحتية تابعاً لبرنامج الاستثمار العام قيد التنفيذ في بداية عام 2021، بما في ذلك: 16 مشروعاً لإعادة التأهيل، و3 مشاريع لبناء المستشفيات، و20 مركزاً صحياً، ومركزان إقليميان للإسعاف، ومركزاً لنقل الدم، و3 مكاتب للمحافظات (جنوب شرق، ونيب، وشمال غرب).
- 79- ومن أجل مكافحة الأوبئة، يجري إنشاء 653 موقعاً للمراقبة الوبائية من خلال الشبكة الوطنية لمواقع الإخطار بغية ضمان استمرار توافر المعلومات الوبائية عن الأمراض ذات الأولوية لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب، والكشف المبكر عن تفشي الأمراض ورصدها.
- 80- ويوجد 153 من موظفي مراقبة الأوبئة على رأس عملهم، وقد تخرج 42 شخصاً في مجال علم الأوبئة الميداني.
- 81- ولم تسجل أي حالة كوليرا منذ كانون الثاني/يناير 2019.
- 82- وفيما يتعلق بإدارة COVID-19:
- (أ) تم وضع دليل للمراقبة بشأن COVID-19، وتطوير أدوات مراقبة وبائية لـ COVID-19 (إلكترونية وورقية)؛
- (ب) تم إنشاء 66 موقعاً لأخذ عينات COVID-19 في المحافظات العشر وأصبحت أنشطة تحليل العينات تجري على أساس لامركزي؛
- (ج) تُنشر رسائل للتوعية في مختلف أنواع وسائط الإعلام، فضلاً عن نشر المعلومات المتعلقة بـ COVID-19، في مختلف منابر الاتصال التابعة لوزارة الصحة العامة والسكان وفي وسائط الإعلام الوطنية الأخرى؛
- (د) تُجرى الاختبارات في المطارات والمعابر الحدودية (مالباس، ونامانت، وآنس - آ - بيتر، وبالدير).

(هـ) عززت قدرة المختبرات على إجراء الاختبارات في مختلف المستشفيات: أجري 115 692 اختباراً في 12 أيلول/سبتمبر 2021.

(و) أنشئ 156 موقعاً للتطعيم ضد COVID-19 (120 مؤسسة و36 مركزاً) في جميع أنحاء البلد، حيث تلقى 117 881 شخصاً جرعتهم الأولى وأصبح 66 888 شخصاً ملقحين بالكامل.

ياء - الموضوع 11- الاتجار بالبشر

83- تنفيذاً للوثيقة الاستراتيجية والخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2017-2022، أنشئت عدة لجان فرعية. وبالإضافة إلى ذلك، خصص مبلغ 24 مليون غورد لتعزيز اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

84- وجرى تعميم القانون الصادر في 30 نيسان/أبريل 2014 المتعلق بالاتجار بالأشخاص، واضطلع بعمليات تدريب بشأنه. وأقيمت شراكة بين المجلس الوطني للمساعدة القانونية واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

85- ووضعت إجراءات موحدة للتشغيل وتم التصديق عليها في عام 2020 من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

86- وتم التوقيع في أيار/مايو 2021 على اتفاقية ثلاثية بين هايتي والجمهورية الدومينيكية وجامايكا لمكافحة الاتجار بالبشر في هذه البلدان الثلاثة.

87- وأجريت دراسة عن الخدمة المنزلية فضلاً عن تقييم لدور الأطفال (EDOS2018) بهدف مكافحة جميع أشكال الاتجار. وأسفر هذا التقييم عن إعداد وثيقتين هما: "الحماية 9" و"Yon Fanmi pou Chak Timoun".

88- وأسفرت التحقيقات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص عن النتائج التالية:

(أ) إدانة عمدة ونامانت السابق بتهمة العنف المنزلي الذي أعقبه عنف جنسي؛

(ب) الحكم على شخص بالسجن لمدة 15 عاماً في 20 آذار/مارس 2019 بتهمة الاتجار بالقاصرين.

89- وهناك قضايا أخرى تتعلق بالاتجار بالأشخاص بانتظار صدور الأحكام بشأنها في الولاية القضائية لبورت - أو - برانس وجاكميل.

كاف - الموضوع 12- حقوق المرأة

1- تحسين حماية وتعزيز حقوق المرأة

90- أعدت وثيقة بعنوان: سياسة المساواة بين الجنسين (2014-2034). وتقترن هذه السياسة بخطة عمل وطنية للمساواة بين الجنسين (2014-2020) توجه إجراءات الحكومة وبرامجها ومبادراتها على مدى ست سنوات.

91- وتحقيقاً لهذه الغاية، نفذت الأنشطة التالية: تعميم سياسة المساواة بين الجنسين وتقييمها؛ وإنشاء سبع وحدات معنية بالشؤون الجنسانية في الوزارات؛ وتنظيم حلقة عمل للإعلام والتوعية بشأن إنشاء شبكة المحافظات للشؤون الجنسانية.

92- ونظمت حملات للتوعية بشأن جسد المرأة: "respekte kom se dignite'm"، ولا سيما خلال فترات الأعياد.

93- ويعزز الإصلاح القضائي الجاري حماية المرأة بتجريم التحرش الجنسي وإضفاء الشرعية جزئياً على الإجهاض.

2- القضاء على العنف الجنساني والعنف ضد المرأة

94- لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، طرحت الحكومة على البرلمان في عام 2018 مشروع قانون إطاري بشأن منع العنف ضد النساء والفتيات والمعاقبة عليه والقضاء عليه. وقد اعتمد البرلمان هذه الوثيقة لتصبح فيما بعد مشروع قانوناً. وأقر مجلس الشيوخ مشروع القانون هذا في 4 نيسان/أبريل 2018.

95- ووضعت خطة وطنية ثالثة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات للفترة من 2017 إلى 2027.

96- وفي أعقاب الزلزال الذي وقع في 14 آب/أغسطس 2021، سُجل وجود مخيمات جديدة، مما زاد عدد المخيمات الناجمة عن زلزال عام 2010 التي كانت قد تناقصت بشكل كبير. كما تم تسجيل المخيمات الأخرى التي شكلها المشردون داخلياً من مارتيسان وديلماس 2.

97- ومكتب المدعي العام بالقرب من محكمة البداية لبورت - أو - برانس مزود بجهاز لتلقي الشكاوى بشأن حالات العنف الجنساني. ويدير هذا الجهاز بديل عن المفوض الحكومي، الذي غالباً ما يكون امرأة.

98- ويوجد في كل مركز من مراكز الشرطة مكتب مسؤول عن رصد أعمال العنف ضد النساء والفتيات.

99- وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت إجراءات مختلفة:

(أ) ينظم قسم الشؤون الجنسانية في الشرطة الوطنية الهايتية دورات تدريبية لأفراد الشرطة؛

(ب) أنشئت وحدة لمكافحة الجرائم الجنسية داخل مديرية الشرطة القضائية؛

(ج) أنشئت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة من أجل الوقاية والعمل في مجال الشؤون الجنسانية.

100- ويعاقب قانون الاتجار بالأشخاص على الاستغلال الجنسي، والزواج القسري لا يمارس في هايتي.

3- مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار

101- تنص المادة 158 من المرسوم الانتخابي المؤرخ 3 تموز/يوليه 2021 على أنه، بالنسبة لانتخابات مجلس الشيوخ، يجب على الأحزاب أو التجمعات السياسية أن تقدم امرأة واحدة ضمن كل شريحة مؤلفة من ثلاثة مرشحين واردة في قائمة المرشحين.

102- وبالنسبة للسلطات المحلية، يجب على الأحزاب أو التجمعات السياسية أن تقدم امرأة واحدة على الأقل في كل تجمع سياسي.

103- وينص المرسوم نفسه على أن أي حزب أو تجمع سياسي يقدم قائمة للمرشحين تشكل النساء نسبة 50 في المائة منها على مستوى المحافظات أو على المستوى الوطني يتلقى تمويلاً خاصاً بنسبة إضافية قدرها 25 في المائة.

104- ووفقاً لآخر دراسة استقصائية أجراها مكتب الإدارة والموارد البشرية، فإن 23 429 موظفاً من بين 81 948 موظفاً هم من النساء، أي بنسبة 29,77 في المائة، ويعملن ضمن الخدمة المدنية. وتشغل 13 في المائة منهن مناصب إدارية.

105- وفي الفترة بين آذار/مارس 2017 وتشيرين الأول/أكتوبر 2021، تراوحت نسبة النساء في وظائف الإدارة العامة بين 19,23 في المائة و28,5 في المائة.

لام- الموضوع 13- حقوق الطفل

1- النهوض بتعزيز وحماية حقوق الطفل

106- يستفيد أكثر من 70 000 طفل من خدمات الحماية والوقاية من انتهاك حقوقهم. وتتم إعادتهم إلى أسرهم البيولوجية مع متابعتهم، أو يودعون في الأسر الممتدة، وإن لم يتحقق ذلك فيتم تبنيهم. وقد تلقى 39 000 من الأزواج الدعم النفسي؛ وقدم الدعم المادي إلى 500 أسرة؛ ودُعمت 300 امرأة ممن يواجهن صعوبات، وتلقى أكثر من مائة طفل الدعم من خلال إجراءات مختلفة.

107- ويشمل جهاز حماية الطفل في هايتي مكتباً مركزياً وتسعة مكاتب إقليمية وأربع نقاط حدودية لتقديم الخدمات و11 فريق عمل. وتم تعزيزه من خلال القانون الذي أصلح عملية التبني، وقانون الأمومة والأبوة والبنوة، وقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص، والبروتوكولين الإضافيين المتعلقين ببغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، اللذين تم التصديق عليهما في عام 2014.

2- القضاء على عمل الأطفال

108- نتيجة التقييم الأخير للمراكز السكنية، أغلقت بالفعل 167 داراً من دور الإيواء، وستغلق 94 داراً أخرى. ومن أصل 754 داراً يوجد 304 منها تحت المراقبة بسبب أعمال العنف ضد الأطفال.

109- ونفذت الدولة، بالشراكة مع اليونيسف وكندا وأطراف فاعلة أخرى، منذ عام 2017، مشروعاً لمكافحة العمل المنزلي للأطفال. ويستفيد من هذا المشروع 16 بلدية في ثلاث محافظات في البلد (الغرب، غران آنس، والجنوب).

110- وقد وضعت الصيغة النهائية لقائمة الأعمال الخطرة المحظورة على الأطفال وخطة العمل الوطنية لمكافحة عمل الأطفال. وقد تم تشغيل منصة U-Report منذ 27 حزيران/يونيه 2019 لتعزيز مشاركة الشباب في القضايا المتعلقة بحقوق الطفل. وهكذا، يجري توعية 20 000 شخص، 36 في المائة منهم من الفتيات، بشأن عمل الأطفال وغير ذلك من المواضيع المتعلقة بالأطفال والشباب.

111- وقد أطلق المعهد الوطني للتدريب المهني ومكتب العمل الدولي برنامجاً للتدريب المهني يتيح تدريب 841 مراهقاً ضعيف الحال، من بينهم 378 فتاة تتراوح أعمارهن بين 14 و17 عاماً، في مجالات الخياطة والسباكة والتكنولوجيا الزراعية والفنون التشكيلية، وما إلى ذلك.

112- وبالإضافة إلى ذلك، عاد 838 طفلاً يعملون في الخدمة المنزلية، بينهم 503 فتيات، إلى أسرهم البيولوجية بين عامي 2019 و2020. واستفاد 9 285 طفلاً من الدعم لإعادة إدماجهم في المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، تم دعم 677 من الضحايا الناجين من العنف الجنساني.

113- وقدمت المساعدة إلى 4 518 أسرة معيشية معرضة لخطر الانفصال الأسري بهدف منع عمل الأطفال.

- 114- وبالإضافة إلى ذلك، شارك 140 146 شخصاً، من بينهم 74 519 امرأة، مشاركة نشطة في أنشطة تتعلق بحقوق الطفل، والوقاية من العنف الجنساني والتصدي له، والعمل المنزلي للأطفال، بمشاركة قوية من لجان حماية الطفل والجهات الفاعلة في المجتمع المحلي.
- 115- وتم اعتماد 120 أسرة حاضنة، ولا تزال 68 أسرة أخرى في انتظار ذلك. وفي عام 2019، وضع 165 طفلاً في أسر حاضنة.
- 116- ويذكر برنامج "Yon Fanmi pou chak Timoun" الأفراد بأنه لا يجوز إلا للسلطات الإدارية و/أو القضائية أن تضع الأطفال في دور الأطفال أو في أسر أخرى، وفقاً للمادة 139 من المرسوم المؤرخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1983.
- 117- ولم يعد يُستخدم مفهوم الطفل في العمل المنزلي أو في الخدمة المنزلية.
- 118- وأعدت وثيقة بشأن رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الودية، بمن فيهم أطفال الشوارع.
- 119- وستسهم الجهود المشتركة للأقسام التي تتألف منها اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في التقليل من العمل المنزلي.
- 120- وتقوم وزارة العدل والأمن العام، بالشراكة مع اليونيسيف، في تنفيذ برنامج شامل لتسجيل الأطفال في محافظات غران - أنس، والوسط، وأرتيبونيت.

ميم- الموضوع 14- المشردون داخلياً

- 121- تدرك الحكومة مدى تدهور الحالة الأمنية في البلد، مما يجبر الناس في بعض المناطق على الفرار من ديارهم. وفي مواجهة ذلك، يواصل المجلس الأعلى للشرطة الوطنية تنفيذ عمليات ضد العصابات المسلحة. وفي 19 أيلول/سبتمبر 2021، تم إطلاق عملية "Mache pran yo".
- 122- وصدرت تعليمات إلى السلطات القضائية وسلطات الشرطة بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المخيمات.
- 123- ولا تزال عملية نقل المشردين داخلياً جارية. ووزعت الحكومة، بالاشتراك مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة توفير الغذاء للفقراء، وبرنامج الأغذية العالمي، حصصاً غذائية وأغذية ساخنة على الأسر لمدة ثلاثة أشهر (تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021).
- 124- ويشارك شركاء آخرون مثل منظمة خدمة الإغاثة الكاثوليكية ومؤسسة سان لوك في المجال المالي. وتم دفع مبلغ قدره 25 000 غورد للأسرة الواحدة إلى 90 أسرة لنقلها من قبل منظمة خدمة الإغاثة الكاثوليكية. وتعتزم مؤسسة سان لوك دعم 40 أسرة بمبلغ 55 000 غورد لكل أسرة.
- 125- ووزعت مجموعات لوازم مدرسية على الأطفال للعام الدراسي الحالي.

نون- الموضوع 15- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- 126- في الفترة من آذار/مارس 2017 إلى أيلول/سبتمبر 2021، تم إحراز تقدم في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:
- (أ) نُشر المرسوم الذي يحدد وضع وتنظيم وعمل الصندوق الوطني للتضامن من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في 27 آب/أغسطس 2020؛

(ب) نظم مفتشون من مديرية العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل جلسات تدريبية لأرباب العمل والكوادر العليا في قطاع النسيج؛

(ج) التحق 50 شاباً من ذوي الإعاقة بالخدمة المدنية من خلال امتحان تنافسي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ مشروع يضم 100 وحدة سكنية يسهل وصول هؤلاء الأشخاص إليها، بالشراكة مع منظمة توفير الغذاء للفقراء، وفقاً للقانون الصادر في 13 تموز/يوليه 2018 بشأن معايير التمكين من الوصول إلى المباني؛

(د) وأدرجت في المناهج التدريبية لطلاب الهندسة المدنية والهندسة المعمارية في جامعة هايتي الحكومية وحدة تدريبية بشأن إمكانية الوصول والتصميم الشامل.

127- ويجري إعداد مشروع قانون لإنشاء مرصد وطني لرصد الإعاقة ليحل محل المجلس الوطني لإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

سين - الموضوع 16- التعاون بين الدولة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي

128- بين عامي 2019 و2020، أجريت لقاءات منتظمة بين رئيس الوزراء ومنظمات المجتمع المدني بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، اعتمدت خارطة طريق وتم التصديق على الاختيار الوطني لـ 11 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة.

129- وكذلك اضطلعت لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بأنشطة مختلفة تهدف إلى زيادة فعالية حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وتشمل هذه الأنشطة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) وضع مشروع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان تشمل اتخاذ إجراءات ذات أولوية لمدة ثلاث سنوات (2019-2022). وفي هذا السياق، وفي شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، تم تنظيم حلقة عمل لمدة يومين مع مختلف القطاعات على ساحل أركادان (المحافظة الغربية) في نيسان/أبريل 2019. وجرى تبادل للمعارف بين الكوادر الهايتية ومختصة تقنية من جنيف؛

(ب) نُظمت دورتان تدريبيتان لبناء القدرات بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي تمهيداً لإنشاء قاعدة بيانات من أجل تيسير رصد تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل؛

(ج) فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، مول مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي عقد حلقة العمل التشاورية بشأن التقرير الدوري الوطني في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

عين - الموضوع 17- التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

130- تعاونت جمهورية هايتي دائماً مع آليات الأمم المتحدة، كما يتضح من الأنشطة التالية: تقديم التقارير عن تنفيذ الاتفاقيات الدولية المصدق عليها (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 2014، 2018، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) وتقارير الاستعراض الدوري الشامل (التقرير الدوري وتقرير منتصف المدة في 2011 و2017).

131- وصدقت هايتي على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجري إعداد التقرير الأولي بشأن ذلك.

فاء - الموضوع 18- المساواة في المعاملة وعدم التمييز

132- بغية ضمان المساواة في المعاملة وعدم التمييز، اتخذت الإجراءات التالية:

- دفع إعانة نقدية شهرية إلى 18 000 أسرة معيشية ترأسها نساء؛
- وضع برنامج يغطي الفترة 2017-2020 لتوعية جميع المواطنين بقضية حقوق المرأة؛
- دعم المشاريع النسائية من خلال التجهيز الزراعي لشجرة الخبز (2017-2020).

صاد - الموضوع 19- تحسين إجراءات التسجيل في سجل الأحوال المدنية وتحديد الهوية

133- كجزء من تحسين إجراءات التسجيل وتحديد الهوية، افتتحت السلطات العامة مراكز جديدة لاستقبال وتسليم وثائق الهوية.

134- وبالإضافة إلى ذلك، تشارك وزارة العدل والأمن العام في تعزيز التسجيل المدني بإنشاء مكاتب جديدة للسجل المدني وتزويد بعض المستشفيات بخدمات تسجيل المواليد. وتيسر مشاركة عدة كيانات في تسجيل المواليد تحسين عملية التسجيل. وقد انضمت الحكومة إلى مشروع اليونسيف بشأن "تعزيز الوصول المتساوي والشامل إلى نظام تسجيل المواليد".

135- وتحقيقاً لهذه الغاية، يجري اختبار مشروع في ثلاث محافظات (أرتيبونيت، والوسط، وجران آنس). ويتوقع حدوث تحسن كبير من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة التي تمكّن من حوسبة نظام تحديد الهوية وتدريب الموارد البشرية المسؤولة عن تسجيل المواليد.

قاف - الموضوع 20- حماية الصحفيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان

1- اختفاء الصحفي فلاديمير ليغانيور

136- في 13 آذار/مارس 2018، اختفى المصور الصحفي فلاديمير ليغانيور في حي غران رافين. وذهبت الشرطة الوطنية الهايتية إلى مكان الحادث وتعرفت على قبعة الصحفي وجمعت عظاماً سلمتها إلى شرطة الطب الشرعي لفحص الحمض النووي. وتم القبض على عشرات الأشخاص. وملف القضية موجود لدى مكتب التحقيق.

2- ملف قضية الصحفي روسبيد بيتيون

137- اغتيل الصحفي روسبيد بيتيون مساء يوم 10 حزيران/يونيه 2019 في منطقة بورتاي ليوغان. وبعد أن عاين قاضي الصلح الحالة وسجلها، أصدر مكتب المدعي العام في المحكمة الابتدائية بالقرب من بورت - أو - برانس قراراً بإجراء تحقيق من جانب الشرطة. وألقي القبض على مشتبه فيه، وملف القضية موجود لدى مكتب التحقيق.

3- ملف قضية الصحفي نيهيمي جوزيف

138- في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، اغتيل الصحفي نيهيمي جوزيف في ميرباله. وأحيلت القضية إلى مكتب المدعي العام الذي أحالها إلى مكتب التحقيق في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وأجريت مقابلات مع 13 شخصاً وألقي القبض على شخص آخر في الجمهورية الدومينيكية. والتحقيق لا يزال مستمراً.

4- ملف قضية شارلو جيدي الناشط في مجال شؤون المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية

139- توفي شارلو جيدي، الناشط في مجال شؤون المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، ليلة 25 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في ظروف مريبة. وأجرى مكتب الشؤون الجنائية تحقيقاً في الحادث. وشُرّحت جثته. وتم استجواب أشخاص مشتبه بهم. وملف القضية موجود حالياً لدى مكتب التحقيق.

5- ملف قضية السيد دورفال، رئيس نقابة المحامين

140- في مساء يوم 28 آب/أغسطس 2020، اغتيل رئيس نقابة المحامين في بورت - أو - برانس، السيد مونفيريه دورفال، بإطلاق الرصاص عليه في منزله في بيلران 5. وتوجه أفراد الشرطة على الفور إلى مكان الحادث برفقة أحد قضاة الصلح.

141- وبعد التحقيق، أُلقي القبض على العديد من المشتبه فيهم. وأُحيل ملفهم إلى مكتب المدعي العام بالقرب من المحكمة الابتدائية لبورت - أو - برانس، ثم أُحيل إلى مكتب التحقيق. ومع تنحي القاضي آنذاك في 16 أيلول/سبتمبر 2021، تم تعيين قاض جديد في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

راء - الموضوع 21- إدارة الكوارث الطبيعية والتأهب لها

142- من أجل زيادة الوعي العام بمخاطر الكوارث الطبيعية، اتخذت الإجراءات التالية:

(أ) تحديث خطة الطوارئ الوطنية وإنشاء مركز عمليات الطوارئ الوطني، ومركز عمليات الطوارئ في المحافظات، ومركز عمليات الطوارئ في البلديات. ويتم تفعيل هذه المراكز في حالات الإنذار؛

(ب) توعية السكان والمدارس من خلال الرسائل التثقيفية التي تنشر في وسائل الإعلام المجتمعية أثناء التجمعات؛

(ج) إجراء تدريبات محاكاة في حالة وقوع زلزال وتسونامي.

143- وقد بلغت حصيلة الزلزال الذي وقع في 14 آب/أغسطس 2021، 2 248 قتيلًا و 12 763 جريحاً و 329 مفقوداً. ولحقت أضرار بالمستشفيات والمدارس وغيرها من الهياكل الأساسية العامة والخاصة، في حين دمرت أخرى بالكامل.

144- وأصدر مجلس الوزراء مرسوماً بتاريخ 16 آب/أغسطس 2021، يعلن حالة الطوارئ في المحافظات الثلاث المتضررة، ونشر في الجريدة الرسمية في 16 آب/أغسطس 2021. وجددت حالة الطوارئ لمدة شهر آخر بموجب مرسوم آخر.

145- وصرف مبلغ قدره ثلاثة ملايين غورد من أجل مرحلة الطوارئ الأولى. وقدمت المنظمات الوطنية والدولية الدعم المالي. وبالإضافة إلى ذلك، تبرعت منظمة الدول الأمريكية بمبلغ 25 000 دولار من أجل تنسيق العمليات.

146- وفضلاً عن ذلك، دفعت آلية التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي (شركة الحوافظ المتميزة) مبلغ 40 مليون دولار إلى الحكومة من خلال خطة التأمين القطرية للكوارث الطبيعية.

- 147- وتنتشر هياكل الحماية المدنية التي أنشئت على نحو غير مركزي في محافظات البلد العشر من خلال لجان إدارة المخاطر والكوارث.
- 148- وخلال الزلزال، عُممت على السكان معلومات مستكملة ومفيدة في الوقت المناسب. وأجريت عدة عمليات اتصال على مستوى مركز عمليات الطوارئ الوطني، ومركز عمليات الطوارئ في البلديات. وبالمثل، أنشئ في مركز عمليات الطوارئ الوطني مركز للاتصال الهاتفي 141 مخصص لإدارة الطوارئ والتنسيق.
- 149- وتم مسبقاً وضع الفرشات والبطنيات والخيام ووسائل الإعاشة ومواد النظافة والمركبات وأجهزة الاتصالات اللاسلكية، فضلاً عن موارد المساعدة الإنسانية، في مواقعها.
- 150- ورُكبت مراحيض مؤقتة ومغاسل إضافية لغسل اليدين وأجهزة لتوفير مياه الشرب في بعض المجتمعات المحلية لحماية خصوصية الناس ومنع خطر التلوث والأمراض المعدية.
- 151- ونفذت عدة عمليات توزيع ضخمة ومنسقة في المناطق المتضررة. وقد ساعدت هذه العمليات أكثر من 70 000 أسرة من خلال تزويدها بسلل الإعاشة، ومستلزمات النظافة، والقماش المشمع، والمواد غير الغذائية.
- 152- وخلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذت إدارة الحماية المدنية إجراءات، مثل التحديد المسبق للمواقع والمباني التي يمكن أن تستخدم كمأوى مؤقتة في أوقات الكوارث الطبيعية، مع مراعاة قدرة كل منها على الاستيعاب.
- 153- وفي كل بلدية، أنشئت قاعدة بيانات للتمكين من إجراء تقييم سريع للأضرار واحتياجات إعادة التأهيل. وقد سهل ذلك الاستجابة لحالة الطوارئ خلال الزلزال الأخير.
- 154- ووضعت قائمة بالمتطوعين لدعم الموظفين الدائمين في مختلف اللجان وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ.
- 155- وتتخذ إجراءات للتخفيف من الآثار عند الإعلان عن أحداث جسيمة (تنظيف القنوات، وإصلاح مستجمعات المياه وإصلاح أسطح المنازل المتضررة أو سد الثغوب فيها)، بما في ذلك وضع نظام للإنذار.
- 156- وحالما يصدر قرار بالإنذار، يتم على الفور تفعيل مركز عمليات الطوارئ الوطني، ومركز عمليات الطوارئ في المحافظات، ومركز عمليات الطوارئ في البلديات.
- 157- وكثيراً ما تنسق أنشطة الهيئات الوطنية مع أنشطة الشركاء في المجال الإنساني.

شين - الموضوع 22- الحق في بيئة صحية

- 158- صاغت حكومة هايتي مشروع قانون أولي للتعدين في عام 2014، كُرس الفصل الثامن منه خصيصاً لحماية البيئة. وقد عززت جميع الأحكام المتعلقة بالبيئة في هذا المشروع.
- 159- وينشئ مشروع القانون التزامات بيئية ذات صلة بعمليات التعدين والاستخراج. وتشترط المادة 185 من مشروع القانون، من أجل الحصول على رخصة للتعدين، إجراء دراسة سابقة لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية تشمل خطة للإدارة البيئية والاجتماعية وخطة لإعادة تأهيل الموقع. وتشمل دراسة تقييم الآثار البيئية والاجتماعية كل دراسة تقنية تهدف إلى تقييم الآثار من أي نوع، ولا سيما البيئية والاجتماعية، للمشروع، بهدف محاولة إزالة الآثار السلبية أو الحد منها أو تخفيفها أو التعويض عنها وفقاً للمعايير السارية.

- 160- ومن الآن فصاعداً، قبل بدء أي عملية تؤثر على سطح أو باطن منطقة محددة، يقوم حامل رخصة التعدين بوضع وديعة ضمان لتغطية أعمال إعادة التأهيل. ويجب أن توافق الهيئة الوطنية للتعدين على طبيعة الضمان.
- 161- وتتلقى الهيئة الوطنية للتعدين الوثائق وتحيلها إلى وزارة البيئة للحصول على عدم اعتراضها.
- 162- وتتطبق هذه الشروط نفسها على الأشخاص الاعتباريين.
- 163- ولم يطرح مشروع القانون بعد على البرلمان.
- 164- وأنشأ القانون الصادر في 9 آب/أغسطس 2017 الدائرة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة. وتحل هذه الأخيرة محل دائرة جمع النفايات الصلبة في العاصمة التي تعتبر محدودة للغاية لأن أعمالها لا تتعلق إلا بپورت - أو - برانس والمناطق المحيطة بها. ولحل هذه المشكلة، سيكون للدائرة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة مكاتب على مستوى جميع المحافظات والبلديات في البلد. وبالتعاون مع السلطات المحلية، تتولى الدائرة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة مسؤولية إدارة النفايات الصلبة والطبية وذات السمية العالية، وجميع أنشطة جمع النفايات ونقلها وفرزها وإعادة تدويرها وتحويلها. وتخضع هذه الدائرة لإشراف وزارة البيئة. ويديرها مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء، بما في ذلك الوزارات القطاعية مثل وزارة الأشغال والنقل والاتصالات ووزارة الداخلية والسلطات المحلية (ممثلو البلديات).

تاء - الموضوع 23- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

- 165- ينشئ الدستور المؤسسات المستقلة في هايتي وينظمها القانون. ومكتب حماية المواطن هو مؤسسة وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان وتتشاور الحكومة مع هذه المؤسسة وتأخذ توصياتها المتعلقة بحقوق الإنسان في الاعتبار.
- 166- وقد زادت ميزانية مكتب حماية المواطن وبلغت 161 493 326 غورداً هايتياً للسنة المالية 2020-2021.

ثالثاً - الصعوبات والقيود

- 167- في سياق تنفيذ التوصيات، تم تحديد بعض الصعوبات والقيود:
- (أ) يشكل عدم وجود قاعدة بيانات عائناً رئيسياً أمام إعداد التقارير في الوقت المناسب؛
- (ب) عدم كفاية الموارد المادية والمالية المتاحة لتنفيذ التوصيات؛
- (ج) عدم الدراية بالتوصيات بسبب عدم تعميمها بشكل واف.

رابعاً - التوقعات

- 168- يلزم تقديم مساعدة أفضل، تقنية ومالية على حد سواء، إلى السلطات العامة لتيسير مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، واحترام المواعيد النهائية لإعداد التقارير، وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات الهيئات المنشأة بمعاهدات.

169- ويوجه الانتباه أيضاً إلى ضرورة استمرار تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات، بما في ذلك تدريب الكوادر الفنية في لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات من أجل وضع قاعدة البيانات. وستسهل هذه القاعدة جمع المعلومات في سياق إعداد التقارير ورصد تنفيذ التوصيات.

خامساً - الخاتمة

170- يبين هذا التقرير الجهود التي بذلتها الحكومة لتنفيذ التوصيات الـ 188 التي قبلتها جمهورية هايتي خلال استعراضها الأخير في سياق الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. وهو يتضمن معلومات عن التقدم المحرز في التنفيذ الكامل أو الجزئي لكل مجموعة من التوصيات المقدمة إليها من جانب الدول الأطراف. وهذا دليل واضح على التزام الحكومة بالعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

171- وقد اتخذت مبادرات عديدة ولكن النتائج المتوقعة لم تتحقق بالكامل. وهناك أسباب عديدة لذلك. فالإلى جانب الكوارث الطبيعية، هناك أسباب تقنية واقتصادية وسياسية.

172- وتدرك الحكومة الحاجة إلى مضاعفة جهودها، حيث لا يزال يتعين القيام بالكثير للوصول إلى جميع شرائح المجتمع الهايتي. وتتعهد الحكومة، ضمن إمكانياتها، باتخاذ إجراءات إيجابية لتحقيق هذه الغاية.

173- وبما أن حقوق الإنسان تشكل عنصراً هاماً من عناصر التنمية، فإن المجتمع الدولي مدعو لذلك إلى تقديم دعم أكبر لجمهورية هايتي في جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال تعبئة الموارد اللازمة.